

أخبار الساعة

نشرة تحليلية يومية



الأربعاء 5 نوفمبر 2014 (السنة الحادية والعشرون - العدد 5552)

والفضل
20
Distinction





في هذا العدد

الافتتاحية

02 - وطن عزيز يقوم على الوحدة والأخوة

الإمارات اليوم

03 - عطاء بلا حدود

تقارير وتحليلات

04 - الخطاب السياسي المتشدد للحوثيين... قراءة في الأبعاد والدلالات

05 - إيران... هل يتجه المحافظون إلى تفضيل الخيار النووي على الازدهار الاقتصادي؟

06 - قراءة في موقف الرأي العام الأمريكي من القيادة الأمريكية للعالم

شؤون اقتصادية

07 - وزير الطاقة الإماراتي: «أوبك» قلقة بشأن تراجع الأسعار لكن لم يصبها الذعر

من إصدارات المركز

08 - التنويع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.. الإنجازات والاتجاهات المستقبلية



وطن عزيز يقوم على الوحدة والأخوة

بينما كان الإماراتيون يضرّبون أروع مَثَل في الوطنية والوحدة عبر رفع العَلَمِ عالياً فوق المباني والمؤسسات في كل الإمارات؛ بمناسبة «يوم العَلَم» أول من أمس، جاءت توجيهات صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- وأمر الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، بإطلاق اسم صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي على أعلى برج في أبوظبي، ليؤكد العديد من المعاني المهمة: أولها، «مشاعر الوحدة والأخوة والمحبة والاعتزاز بين جميع الإماراتيين» كما قال سمو الشيخ هزاع بن زايد آل نهيان، مستشار الأمن الوطني، نائب رئيس المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي في كلمته خلال افتتاحه برج «محمد بن راشد» في مدينة أبوظبي بالتزامن مع «يوم العَلَم». إن روح الأخوة والمحبة التي تجمع الإماراتيين، سواء على مستوى القيادة أو الشعب، هي سمة أصيلة من سمات دولة الإمارات العربية المتحدة منذ إنشائها عام 1971، وتعبّر عن نفسها على الدوام وتؤكد الشواهد عليها، ولعل أهم هذه الشواهد، أمرُ صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم بإطلاق اسم صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان على أعلى برج في العالم في مدينة دبي وهو «برج خليفة».

المعنى الثاني، التقدير الوطني الكبير لصاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم باعتباره رمزاً إماراتياً شامخاً أسهم ويسهم بقوة في تحقيق النهضة الوطنية في المجالات كافة، ويعمل بإخلاص إلى جانب صاحب السمو رئيس الدولة وإخوانهما أصحاب السمو حكام الإمارات، على إعلاء اسم الإمارات في العالم ووضعها على قمة التنمية وفي المركز الأول على المستويين الإقليمي والعالمي.

المعنى الثالث، يتعلق بمحورية قيمة الوحدة في تجربة التنمية الإماراتية، حيث آمن بها المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وإخوانه من الآباء المؤسسين، واعتبروها أساساً للتقدم والمنعة والقوة، وهو ما تسير عليه قيادتنا الرشيدة وتعمل على ترسيخه وتعميقه لتبقى الإمارات عزيزة بوحدة أبنائها ومنيعة بالتفاف الشعب حول القيادة. وفي كل يوم تكتسب قيمة الوحدة زخماً جديداً في قلوب المواطنين وعقولهم، وتضرب القيادة أروع مَثَل على الإيمان المطلق بها، ولذلك يظل «البيت متوحد» وعصياً على كل محاولات النيل من هذه الوحدة أو السعي إلى اختراقها من قبل أي تيار أو فئة مهما كان الشعار الزائف الذي ترفعه أو اللافقات المخادعة التي يتم العمل من خلالها.

عطاء بلا حدود

مهما تحدثت تقارير الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى عما تم تحقيقه في دولة الإمارات العربية المتحدة من إنجازات حضارية كأفضل بنى تحتية في العالم وأفضل نظم تعليم، وعمل، وصحة وتأمين صحي، ومرور ومواصلات، وبيئة استثمارية، وتنمية مستدامة خالية من الفساد، وقوانين احترام الإنسان وحرياته الأساسية وغير ذلك.. فإن هذه التقارير لن تستطيع توصيف حقيقة المشاعر الوجدانية والإنسانية الكامنة في نفوس الناس في دولة الإمارات العربية المتحدة، سواء أكانوا مواطنين أم مقيمين، لسبب بسيط، هو أن المشاعر الإنسانية من الصعب قياسها إلا من خلال استطلاعات الرأي أو تلمس مظاهرها المادية.

صحيح أن منظمة الأمم المتحدة صنفّت الإمارات في المركز الأول عربياً، وأحد أكثر شعوب العالم في «السعادة والرضا»، وكذلك العديد من المنظمات الدولية المرموقة، المعروفة بنزاهة تقاريرها، إلا أنه لم يشر أحد إلى الأسباب الحقيقية الكامنة وراء هذه الرفاهية أو تطور البنى التحتية أو دخول الإمارات عصر الصناعات الفضائية، وغير ذلك، مما وثقته تقارير صندوق النقد الدولي، وغيرها من المنظمات، عما يتمتع به المواطنون والمقيمون بأكبر الدخول الفردية في العالم، والحرية الإنسانية والأساسية، والرفاه الاجتماعي الذي قلّ نظيره.

ولللإنصاف والحقيقة، فإن الاستراتيجيين، وعدداً من قادة الدول، وشخصيات رفيعة المستوى تحدثوا عن الأسباب الحقيقية للقفزة الكبرى والنهضة الشاملة التي تحققت لدولة الإمارات العربية المتحدة ومجتمعها، الذي يضم أكثر من 200 جنسية في العالم، تعود في المقام الأول إلى جهود قائد الدولة والشعب صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة -حفظه الله- وجهود إخوانه أصحاب السمو حكام الإمارات، والفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وإلا كيف نفسر أن دولاً ذات إمكانات مالية هائلة بأضعاف مضاعفة عما تمتلكه الإمارات وثروات طبيعية ونفطية، فضلاً عن أن بعضها ينعم بأراضٍ زراعية وأنهار طبيعية وما إلى ذلك، من مصادر القوة الاقتصادية، مازال عاجزاً عن القضاء على معدلات الفقر، فضلاً عما تعانيه هذه البلدان من عدم توافر مصادر الطاقة والوقود، وشح المياه الصالحة للاستهلاك البشري، أو بنى تحتية أو مرافق عامة، وغير ذلك، ودخل فردي محدود، بالكاد يكفي قوت اليوم.

السبب الحقيقي وراء كل ذلك، يتمثل في توجيهات قائد الشعب والدولة رئيس الدولة -حفظه الله- بضرورة تفقد الرعاية ميدانياً وفي كل الإمارات، وهي وصية المغفور له -ياذن الله تعالى- الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، طيب الله ثراه، وهو ما دأب عليه صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي لدى تفقده إمارات الدولة وتلمس احتياجات أبنائها، فضلاً عن الزيارات الميدانية السنوية التي يقوم بها الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد الأعلى للقوات المسلحة، وتواصله المباشر مع أفراد الشعب وجهاً لوجه، حتى إن سموه قال قولته المشهورة «إننا ننظر إلى المستقبل بتفاؤل حتى مع تصدير آخر شحنة نفط من بلادنا؛ لأن شباب هذا الوطن هم ثروته الحقيقية التي استثمر فيها كثيراً».

الخطاب السياسي المتشدد للحوثيين... قراءة في الأبعاد والدلالات

دلالات إنذار الحوثيين للرئيس اليمني منذ أيام بوجوب تشكيل حكومة تكنوقراط جديدة في غضون عشرة أيام تفسر أساساً بمدى أهمية السيطرة العسكرية الحوثية على حساب السلطة السياسية الشرعية المهددة ببقائها.

على الحكم القائم. فهمت أطراف أخرى أن وراء الإنذار دعماً إيرانياً للحوثيين، بغية تنفيذ شروطهم السياسية والعسكرية بالسرعة الممكنة تبعاً لحسابات استراتيجية إيرانية. الرد جاء سريعاً من قبل النظام السياسي القائم، حيث وقعت الأطراف المعنية بالعملية السياسية في اليمن - من ضمنهم الحوثيون - اتفاقاً يفوض رئيس الدولة ورئيس الوزراء المكلف تشكيل حكومة جديدة، هدفها نزع فتيل حالة التوتر السياسي. دعم هذا التوجه 13 حزباً سياسياً أعلنت بياناً يتضمن اختيار رئيس الحكومة الجديد بالتشاور مع الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي. السمة الرئيسية للحكومة المقترحة تشكيلها، هي أنها حكومة كفاءات وطنية تعمل

وفقاً للمعايير التي تم الاتفاق عليها في وثيقة السلم والشراكة الوطنية. صفات أخرى مهمة تم تأكيدها، من ضمنها الالتزام بحماية حقوق الإنسان وسيادة القانون والحياد في إدارة شؤون الدولة. التساؤل الأساسي يرتبط بكيفية نقل وترجمة الخطة الشاملة، التي تتفق مع رغبات



الشعب من الجانب النظري إلى الواقع العملي المعيش، خاصة مع استمرار السيطرة الحوثية العسكرية وسيطرة قوى أخرى على رأسها «القاعدة» وغيرها من تنظيمات قبلية مسلحة من دون رادع عسكري شرعي، أخذاً في الاعتبار أن دول مجلس التعاون الخليجي ما فتئت تطالب الحوثيين بالانصياع التام لإرادة السلطة السياسية الشرعية والسير وفقاً لإرادة الأمم المتحدة التي أشرفت على مراقبة وتنفيذ التزامات اتفاق السلم والشراكة. وفي إطار الاهتمام بتنفيذ بنود اتفاق السلم والشراكة دعت الدول الـ 10 الراعية للمبادرة الخليجية، الحوثي وأنصاره لتسليم أسلحتهم للسلطة اليمنية الشرعية، بينما على الأرض لا زال الحوثيون مستمرين في اقتحام مقرات الأحزاب السياسية، ونهبها وتدمير بعضها.

هدد المسلحون الحوثيون، منذ أيام، الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي بعقد اجتماعهم المقبل في القصر الرئاسي إذا لم يشكل «حكومة تكنوقراط» يقبلون بها خلال عشرة أيام. إنذار الجماعة الحوثية لم يأت من فراغ، حيث بلغ التمدد الحوثي مدها في السيطرة على العديد من محافظات اليمن، مشكلاً «قوة عسكرية» لا يستهان بها وظفت انتصاراتها سياسياً. دلالات الإنذار يمكن تفسيرها وفق التصور التالي: أولاً، الإنذار أشار إلى أن كل الخيارات مشروعة أمام الحوثيين في حالة عدم استجابة الرئيس اليمني لمطلب تشكيل حكومة من التكنوقراط، بما في ذلك «تأسيس مجلس إنقاذ عسكري» يقوم مقام الرئاسة اليمنية. ثانياً، المسؤول عن إصدار الإنذار (الحوثيون) أرسل رسالة قوية وواضحة مفادها، أن الذي يملك المقدرات العسكرية يمكنه أن يسيطر سياسياً على مقاليد الأمور. ثالثاً، رسالة الحوثيين ليست فقط للنظام السياسي القائم وإنما لكل الأطراف

المعنيين بالأزمة اليمنية في المحيطين الإقليمي والدولي. رابعاً، رسالة أخرى وفرها الحوثيون مفادها، أنهم ليسوا وحدهم في المواجهة ضد خصومهم وإنما يساندتهم في عملياتهم العديد من القبائل اليمنية المتحالفة معهم. ولعل ما يعزز هذا الإنذار أن اليمن قائم أساساً على تحالفات قبلية توفر للحوثيين ساحة مواتية للتدخل المجتمعي- السياسي- العسكري. الإنذار ارتبط بالضغط المباشر على كل من الرئيس اليمني عبد ربه منصور هادي، ورئيس الوزراء المكلف خالد بحاح بضرورة تشكيل حكومة جديدة للتكنوقراط تكني بأنها «وطنية» ولكنها في حقيقة الأمر تتبع التصور القبلي - المذهبي الحوثي، الذي يلقي معارضة شعبية واسعة. وقد اعتبر مصدر رئاسي أن الإنذار الحوثي يعد بمنزلة «انقلاب»

إيران... هل يتجه المحافظون إلى تفضيل الخيار النووي على الازدهار الاقتصادي؟

قال راي تاكيه، وهو زميل بارز في مجلس العلاقات الخارجية، في مقال نشرته صحيفة «واشنطن بوست» إنه مع اقتراب الموعد النهائي لتفاوض إيران والقوى العالمية على اتفاق نووي شامل، قد يواجه كلا الجانبين خيارات حاسمة. فبرغم وجود أدلة قليلة على أن الغرب يفكر في استراتيجيات بديلة، فقد بدأ بعض اللاعبين المهمين في إيران في تصور طبيعة الحياة بعد فشل المساعي الدبلوماسية.



الانعزال عن المجتمع الدولي هو السبيل الأفضل للحفاظ على الهوية الإيرانية الأيديولوجية، وتعد عقلية الحصار هذه هي المحرك وراء مسعى الأسلحة النووية الإيرانية. وعلى الرغم من أن الكثيرين في الغرب يأملون في أن يظل الاتفاق المؤقت سارياً في ظل غياب اتفاق شامل، لا توجد وسيلة للتأكد من التزام إيران. إذ يوحى تاريخ الدبلوماسية النووية الإيرانية بأنها ستتخلى عن الاتفاق عندما تملك القدرة التكنولوجية الكافية لتسريع وتيرة برنامجها. فبينما تفاوض الأوروبيون على وقف البرنامج النووي الإيراني خلال عامي 2003 و2005، واصلت طهران تخزين المواد النووية وصقل مهاراتها البحثية ومضت إلى التخلي عن تعهداتها بعد ذلك. ويوضح الكاتب أن علي أكبر صالح، رئيس منظمة الطاقة الذرية الإيرانية، قد مهد الطريق بالفعل لإدخال أجهزة طرد مركزي أكثر سرعة. ولا شك في أنه بعد أن يتقن العلماء الإيرانيون التعامل مع هذه الآلات الحديثة، سيلقى الاتفاق المؤقت المصير نفسه الذي لقيته الاتفاقات الأخرى، التي تفاوضت عليها طهران مع القوى الأوروبية. ويضيف الكاتب أن المفاوضات النووية ستهيمن على عناوين الصحف خلال الأسابيع المقبلة، مع تنقل وزراء الخارجية بين العواصم الأوروبية المختلفة. ولكن من الواضح بالفعل أن خامنئي والمتشددون الإيرانيين يستعدون لاختيار الطاقة النووية على حساب الازدهار الاقتصادي لبلدهم. ويختتم الكاتب المقال بالإشارة إلى أن التفكير علناً في استراتيجيات بديلة حال فشل الخيار الدبلوماسي يوضح أن إيران على وشك مواجهة منعطف خطير.

ويشير الكاتب إلى أنه منذ الكشف عن برنامجها النووي غير المشروع في عام 2002، كافحت الجمهورية الإسلامية لتحقيق هدف متناقض: كيفية توسيع بنيتها التحتية النووية مع الحفاظ على قدر من النمو الاقتصادي. وتجنب الرئيس الإصلاحي محمد خاتمي التعرض للعقوبات الاقتصادية المنهكة من خلال تعليق الأنشطة النووية. ثم جاء عهد الرئيس المثير للسخب محمود أحمدني نجاد، الذي عمل على تعزيز الوضع النووي على حساب الحيوية الاقتصادية. ونجح الرئيس الحالي حسن روحاني في التفاوض على اتفاق مؤقت، لكن هناك احتمالاً متضائلاً بشأن قدرته على التوصل إلى اتفاق نهائي. فقد وصلت إيران أخيراً إلى منعطف حاسم، ويبدو أن المرشد الأعلى آية الله علي خامنئي والعديد من العناصر المتشددة على استعداد للمضي قدماً في طموحاتهم النووية حتى لو كانت ستصطدم مع الضرورات الاقتصادية. فقد سعى خامنئي خلال السنوات القليلة الماضية لنشر مفهومه حول اقتصاد المقاومة، الذي ستتخلى فيه إيران عن حاجتها إلى الصفقات والتجارة الأجنبية. وقال الشهر الماضي «بدلاً من الاعتماد على عائدات النفط، ينبغي إدارة إيران من خلال الاعتماد على القوى الداخلية والموارد الموجودة على الأرض». وفي إطار الرؤية غير العملية التي يتبناها المحافظون، تستطيع إيران تلبية الاحتياجات الأساسية لشعبها من خلال تطوير الصناعات المحلية. إذ يبدو أن المتشددون الإيرانيين يفضلون الفقر الوطني على نزع السلاح النووي. ويشير الكاتب إلى أن مفاهيم الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس كانت لفترة طويلة هي السمات المميزة لتفكير المحافظين في إيران. فقد كانت الركيزة الأساسية للسياسة الخارجية لدى المتشددون منذ الثمانينيات، أن الثورة الإيرانية هي إنجاز تاريخي هائل لا تستطيع الولايات المتحدة قبوله أو استيعابه. ويعتقد المتشددون أن القوى الغربية ستأمر دوماً ضد أي دولة إسلامية لا يمكن السيطرة عليها، وأن الطريقة الوحيدة التي يمكن بها لإيران تأمين استقلالها وتحقيق أهدافها الوطنية، هي تقليل اعتمادها على سلعتها التصديرية الرئيسية. إذ يعتقد المتشددون أن

قراءة في موقف الرأي العام الأمريكي من القيادة الأمريكية للعالم

تكشف استطلاعات الرأي أن أكثر من 40% من الأمريكيين يعتقدون بوجوب بقاء الولايات المتحدة الأمريكية بعيدة عن الشؤون العالمية، بدلاً من القيام بدور نشط في هذه الشؤون، لكن أربعة أخماس الأمريكيين يعتقدون بضرورة استمرار بلادهم في إظهار قيادتها القوية للشؤون الدولية.



في هذا السياق كتب سكوت سايندر، الباحث في الشؤون الكورية، مدير برنامج السياسة الأمريكية الكورية في «مجلس العلاقات الخارجية»، مقالاً في موقع المجلس، أشار فيه إلى الاستطلاع الذي أجراه «مجلس شيكاغو للشؤون العالمية» الشهر الماضي، بعنوان «السياسة الخارجية في عصر التقشف»، لاستطلاع رأي الأمريكيين بشأن التحالفات الأمريكية في آسيا، وقال إن نتائج الاستطلاع تظهر وجود مؤيدين للقيادة الأمريكية القوية للعالم، بما فيه آسيا، في مقابل مؤيدين آخرين للانعزالية، ويدل ذلك على فهم متنامٍ لدى الأمريكيين لأهمية آسيا والدعم المتواصل لإعادة التوازن في آسيا.

مهم»، يلي الولايات المتحدة والصين والاتحاد الأوروبي. وكشف الاستطلاع عن أن هناك فجوة بشأن حدة القلق بين الأمريكيين واليابانيين حول إمكانية تفجر نزاع إقليمي بين اليابان والصين.

وكشف استطلاع آخر للمركز نفسه أيضاً، مواقف الأمريكيين تجاه كوريا الجنوبية، أن 55% من الأمريكيين يدعمون علاقات قوية لبلادهم مع كوريا الجنوبية، بينما أعرب 23% من الأمريكيين عن دعمهم لعلاقات مع كوريا الشمالية، وهذه النسبة الأخيرة هي الأدنى بين النسب المتعلقة بالدول التي تضمنها الاستطلاع. وأكد 85% من الأمريكيين تأييدهم اتباع الطرق الدبلوماسية بدلاً من الخيارات العسكرية في التعامل الأمريكي مع كوريا الشمالية بشأن البرنامج النووي للأخيرة. وبصورة تعكس الإحباط المتزايد، فقد أعرب ثلثا الأمريكيين عن دعمهم اعتراض السفن الكورية الشمالية التي يشتبه فيها بتهريب مواد نووية وأسلحة، وفقاً لقرارات «مجلس الأمن الدولي» التي صدرت عقب التجارب النووية الثلاث التي أجرتها كوريا الشمالية في وقت سابق، إذ كما أظهر الاستطلاع، يرى أغلب الأمريكيين أن استخدام القوة يجب أن يكون الخيار الأخير في التعامل الأمريكي مع قضايا شبه الجزيرة الكورية، إلا أن 47% من الأمريكيين يدعمون إرسال قوات أمريكية للدفاع عن كوريا الجنوبية ضد أي تهديد من كوريا الشمالية، وهي النسبة الأعلى منذ عام 1974.

وأظهر الاستطلاع أن أكثر من ثلاثة أخماس الأمريكيين أعربوا عن دعمهم لإعادة التوازن للدور الأمريكي في آسيا، ووصلت مستويات تأييدهم لعلاقات أمريكية وثيقة مع اليابان وكوريا الجنوبية إلى أعلى مستوياتها على الإطلاق، مقارنة بالاستطلاعات السابقة. واعترف 62% من الأمريكيين أن اليابان تأتي في مقدمة أكبر عشرة شركاء لبلادهم. وأيد 64% من الأمريكيين الوجود العسكري الأمريكي طويل الأمد في كوريا الجنوبية، بينما فضل 59% من الأمريكيين بناء التحالفات في المنطقة على مبدأ الشراكة مع الصين، إذ أعرب ثلثا المشاركين عن دعمهم لعلاقات صداقة وتعاون مع الصين. في حين أعرب 63% من الأمريكيين عن دعمهم لاتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادي، وأيد 72% منهم اتفاقيات التجارة الحرة كوسيلة فعالة لتحقيق أهداف السياسة الخارجية الأمريكية.

وقد أكدت نتائج استطلاع آخر أجراه «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية»، مستويات الثقة العالية لدى الأمريكيين تجاه اليابان، ووضعها في المرتبة الرابعة عالمياً من ناحية الأفضلية بنسبة 62%، وجاءت كندا في المرتبة الأولى بنسبة 79%، تليها بريطانيا بنسبة 74%، وألمانيا بنسبة 65%. ويعتقد أكثر من أربعة أخماس الأمريكيين أن الولايات المتحدة واليابان شريكان وليس منافسين، ويدرك الأمريكيون أن اليابان «لاعب عالمي

وزير الطاقة الإماراتي: «أوبك» قلقة بشأن تراجع الأسعار لكن لم يصبها الذعر

حول إذا ما كانت منظمة «أوبك» تعتزم خفض الإنتاج في اجتماعها المقبل في 27 نوفمبر الجاري من أجل دعم الأسعار. ومن المنتظر أن يكون اجتماع «أوبك» المقبل في فيينا أحد أهم اجتماعاتها منذ سنوات. وتداول مزيج برنت حول مستوى 84 دولاراً للبرميل، يوم



قال معالي وزير الطاقة الإماراتي سهيل بن محمد المزروعى لوكالة «رويترز» للأنباء، أمس الثلاثاء، إن منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك» قلقة بشأن تراجع أسعار النفط العالمية، لكنها لا تشعر بالذعر إزاء الوضع. ورداً على سؤال حول إذا ما كان قلقاً بشأن نزول أسعار النفط مؤخراً وفقدتها نحو ربع قيمتها منذ شهر يونيو الماضي قال: «نعم نحن قلقون لكن لم يصبنا الذعر». وامتنع الوزير عن التعليق عندما سُئل

الثلاثاء، مقارنة بمستواه البالغ 115 دولاراً في يونيو الماضي بفعل ارتفاع الإمدادات والمخاوف بشأن تراجع الطلب.

الصناعة اليابانية تنمو بأسرع وتيرة في سبع سنوات

نما نشاط المصانع في اليابان الشهر الماضي بأسرع وتيرة في سبع سنوات مدعوماً بزيادة الطلبات، ما يشير إلى أن اقتصاد اليابان بدأ أخيراً يتعافى من تأثير زيادة ضريبة المبيعات. وبلغت القراءة النهائية لمؤشر مارك-جاما لمديري المشتريات بقطاع التصنيع 52.4 نقطة في أكتوبر الماضي، وهو ما يقل عن القراءة الأولية البالغة 52.8 نقطة لكن أعلى من القراءة النهائية المسجلة في سبتمبر والتي بلغت 51.7 نقطة. ويبقى المؤشر فوق مستوى 50 نقطة، الذي يفصل بين النمو والانكماش للشهر الخامس على التوالي. وزاد نشاط التصدير بأقوى وتيرة منذ ديسمبر الماضي مستفيداً من ضعف الين. ومع هذا فإنه في اعتراف واضح بأن النمو الاقتصادي والتضخم لم يتسارعا بالقدر المتوقع، فاجأ بنك اليابان المركزي المستثمرين يوم الجمعة الماضي بتوسيع برنامجه الضخم للتيسير الكمي. وقال هاروهيكو كورودا، محافظ البنك المركزي إنه في حين يواصل الاقتصاد التعافي فإن هبوط أسعار النفط وتباطؤ النمو العالمي وضعف إنفاق الأسر تؤثر سلباً في نمو الأسعار.



السعودية تسحب من الاحتياطي النقدي

كشفت بيانات أصدرتها مؤسسة النقد العربي السعودي لجوء الحكومة إلى السحب من احتياطياتها لدى مؤسسة النقد العربي السعودي «ساما» خلال شهر سبتمبر الماضي ما قيمته 50 مليار ريال، حيث يعد هذا السحب الأول من نوعه منذ نحو خمس سنوات تقريباً، وتحديداً منذ سبتمبر 2009، حتى شهر سبتمبر 2014. وبلغ إجمالي الاحتياطي العام للدولة بعد السحب نحو 801.83 مليار ريال، وذلك بعد أن سجل تراجعاً شهرياً، بلغت نسبته 6%، ومقارنة ذلك بما كانت عليه مستوياته في شهر أغسطس من العام نفسه. يذكر أن الاحتياطي العام الذي شهد تراجعاً لأول مرة بعد ارتفاع دام نحو خمس سنوات، وصل إلى أعلى مستوياته في شهر أغسطس 2014 ليلعب نحو 851.8 مليار ريال. وسجل الاحتياطي العام خلال تلك الفترة ارتفاعات بقيمة 246.2 مليار ريال؛ أي بنسبة نمو بلغت 41%، تقريباً حتى نهاية شهر أغسطس 2014، حيث كانت قيمة الاحتياطي العام خلالها عند مستوى 851.8 مليار ريال.

التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية الإنجازات والاتجاهات المستقبلية

دراسات عالمية



التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
الإنجازات والاتجاهات المستقبلية

مارتن هفدت

مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية

العدد 116

تأليف: مارتن هفدت
تاريخ النشر: 2014

لدول الخليج العربية الست لم تسفر في الماضي إلا عن نتائج طفيفة. أما خطط التنمية الحالية فتشير بالإجماع إلى التنوع الاقتصادي باعتباره السبيل لضمان استقرار مستويات الدخل واستدامتها في المستقبل. وعلى الرغم من أن دول مجلس التعاون تواصل إدارة اقتصاداتها، فإن التنوع ينطوي على إنعاش القطاع الخاص من جديد، الأمر الذي يتطلب تنفيذ إصلاحات على نطاق أوسع من ذي قبل.

كما أن التنوع داخل القطاع النفطي من خلال التوسع في الصناعات المعتمدة على النفط هو أبرز ما نجم عن هذه الجهود في دول الخليج التي كان من السهل عليها نسبياً أن تسير على هذا الطريق؛ نظراً إلى ما لديها من فوائض رأسمالية وهيكل حكم مركزية، مثلما هي الحال في مصانع

هناك ثلاثة عوامل وضعت مسألة التنوع الاقتصادي كأولوية سياسية لدول الخليج العربية منذ اكتشاف النفط فيها، وهذه العوامل، هي: احتمال نزوب الدخل من الطاقة الهيدروكربونية، وتذبذب أسعار النفط والطلب عليها، وكون الموارد النفطية في واقع الحال المصدر الوحيد للثروة.

وتُولى دول الخليج العربية في الوقت الحالي أولوية سياسية كبرى للتنوع الاقتصادي، بل إنها تعمل على تنفيذ هذه الاستراتيجية على أرض الواقع. إلا أن التنوع الاقتصادي ليس استراتيجية جديدة لدى دول مجلس التعاون؛ فهو موضوع على جداول العمل السياسية، منذ أن أصبح النفط والغاز يعدان المصدر الأساسي والوحيد تقريباً للدخل في تلك الدول، منذ نحو نصف قرن من الزمان. ومن المشروعات البارزة في هذا الصدد: صهر الألومنيوم في البحرين، والمدن الصناعية في ينبع والجبيل بالمملكة العربية السعودية، والموانئ في دبي، والتي أقيمت في السبعينيات من القرن العشرين؛ بهدف محدد وهو تنوع الاقتصادات عن طريق استثمار أموال النفط في أصول إنتاجية أخرى.

إن التركيز السياسي مؤخراً على التنوع، تقف وراءه مجموعة من المشكلات الناجمة عن قضايا التنمية التي تميز الاقتصادات المعتمدة على النفط والغاز في دول مجلس التعاون. ومن هذه المشكلات، أنها تتبع نموذج «الدولة التوزيعية» (الريعية) الذي يعتمد على بيع المواد الهيدروكربونية، وهو نموذج تقوده وتحركه الدولة، ويؤكد توزيع الثروة، ويستخدم العمالة المغتربة على نطاق واسع، ويتسم بتأخر كبير على مستوى الأصول الإنتاجية؛ ومن ثم، فإن هذا النموذج لا يدعم المزيد من التنمية في دول مجلس التعاون من ناحيتين مهمتين: أولاً، أنه لا يولد دخلاً ثابتاً وكافياً للسكان. وثانياً، أنه لا يوفر فرص عمل للشريحة السكانية المكونة من المواطنين الشباب والمتعلمين تعليماً راقياً، وهي شريحة آخذة في النمو سريعاً في الوقت الحاضر. إن جهود التنوع الاقتصادي في دول مجلس التعاون

التجارة بين الأقاليم المختلفة. كذلك، فإن ردود الفعل تجاه الأوضاع السياسية الطارئة في المنطقة العربية تشير إلى أن تلك الدول تبتعد بسهولة عن سياساتها المدروسة والمخططة متى تعرضت للضغوط لتعود إلى الطرق التقليدية لإدارة المشروعات التجارية؛ أي من خلال تدخل الدولة والدور المهيمن للقطاع العام؛ ومن ثم، فإن احتمال التنوع الاقتصادي من خلال إصلاحات اقتصادية محفوفة بالصعوبات السياسية يعاني تراجعاً لا يستهان به.

إلا أن هذه الخلاصة لا تنفي إمكانية تطبيق استراتيجيات التنوع بصورة تدريجية ولأغراض معينة في المستقبل. تدعو دول مجلس التعاون في الخطط الاستراتيجية ورؤى التنمية الصادرة عنها جميعها إلى المزيد من تنوع القاعدة الإنتاجية (بصرف النظر عما إذا كان هذا التنوع يتم عبر القطاع الخاص أو العام)، ما يعني وجود نية لاستثمار عائدات بيع النفط والغاز في أصول حقيقية وإنتاجية يمكن أن تؤمن تدفق الدخل للمجتمع في المستقبل، إلى جانب توفير فرص عمل للقوة العاملة الوطنية سريعة النمو.

وهكذا، فإن الخطط تنص صراحة في أهدافها على أهمية الابتعاد عن النموذج الاقتصادي المعروف الذي تقوم فيه الحكومات بتوزيع أموال النفط والخدمات بسخاء على المواطنين، فيما تشغل العمالة الأجنبية مواقع العمل في المجتمع. وعلى الرغم من الصياغة السلسة والوعود التي تعد بها الخطط لتوفير الرعاية الصحية ومستويات المعيشة بصفة عامة وفق «مستوى عالمي»، فإن الخطط توحى بأن الأجيال القادمة من مواطني الخليج، رجالاً ونساء، تنتظر منهم أن يتعلموا بأنفسهم، وأن ينافسوا على الوظائف، ليس في القطاع العام فحسب، ولكن في القطاع الخاص على نحو متزايد أيضاً. ويجب أن يعملوا معظم حياتهم، وأن يسهموا اقتصادياً في المجتمع.

إن تحليل خطط التنمية المتبعة في دول مجلس التعاون يشير إلى أن التنوع في أوسع معانيه يعتبر الوسيلة اللازمة للقضاء على المشكلات الجوهرية القائمة، وذلك عن طريق تقليل تقلبات الاقتصاد، وحل مشكلات البطالة، وتأمين مستويات مرتفعة ومستدامة من الدخل للمواطنين في المستقبل.

الإسمنت المملوكة للدولة. أما أصعب ما يمكن رعايته من الصناعات فنجدته في قطاع إحلال الواردات الخاص؛ إذ إن هذا القطاع لا يمكن أن ينشأ بقرار رسمي، ولكنه يتطلب زيادة الأعمال التجارية، وخوض غمار المخاطرة من جانب القطاع الخاص نفسه. وقد كانت صنديق الثروة السيادية ضمن استراتيجية التنوع الاقتصادي التي اتبعتها دول الخليج؛ إذ إن استثمار عائدات النفط في صناعات البنية التحتية المحلية أو الدولية يتيح لدول مجلس التعاون تحويل الدخل النفطية المتذبذبة والقابلة للضوب إلى تدفق مالي أكثر استقراراً يمكن استخدامه لتنمية مجتمعاتها في المدى البعيد. ولكن يؤخذ على هذه الصناديق أنها إذا وجهت استثماراتها إلى الخارج، فإنها لن توفر فرص عمل في الاقتصادات المحلية، ولن تسهم في المزيد من التعليم والتدريب للعمالة المحلية.

إن دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مدى العقود الخمسة الماضية اتخذت مجموعة من الخطوات المهمة على طريق تنوع اقتصاداتها بعيداً عن الاعتماد على النفط والغاز. فتم إنشاء بنية تحتية، ووضعت نظم تعليمية وصحية، وأنشئت مجموعة واسعة من الصناعات التحويلية التي تخدم أساساً السوق العالمية.

ومنذ مطلع الألفية، أجريت إصلاحات اقتصادية مهمة في هذه الدول (عدا قطر والكويت) في محاولة لاجتذاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية. إلا أن المعلومات المتوافرة تبين أن هذه الدول في وضع لايزال فيه قطاع النفط يهيمن على الاقتصاد، وأن قليلاً من الصناعات والخدمات التي أنشئت سوف تبقى قائمة إلى ما بعد الحقبة النفطية. ولذلك تظل دول مجلس التعاون في وضع يجعلها تبيع نفطها في السوق العالمية وتستخدم عائداته لاستيراد كل حاجات الحياة تقريباً وجانب كبير من العمالة اللازمة لها. ومن هذا المنظور، يمكن القول بأن استراتيجية التنوع قد فشلت.

هناك عدد من المعوقات الهيكلية التي تواجه التنوع، وهي تتعلق بسيئاريوهات النمو في الاقتصاد العالمي، وازدواج النشاطات الاقتصادية بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، والمعوقات الكبيرة التي تعترض